وتجسد هذه الدائرة ، (التي تبدأ بنشاطات الاستيطان على صيغة ، نستوطن ونسيج لأن الحكم الذاتي سيقام غدا [٩٢] ، وتنتهي بمشروع بيغن ،على أساس أن مصدر الصلاحيات في المناطق هو القانون الاسرائيلي) ، سياسات ضم المناطق ، واخضاعها لحكم اداري ذاتي داخل الحكم الاداري الاسرائيلي ، أو الحكم الاسرائيلي داخل الحكم الذاتي . وقد حرص بيغن على تأكيد ذلك ، بعد الضجة التي أثيرت حول الاستمرار في بناء المستوطنات بعد التوقيع على اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل في ١٩٧٩/٣/٢٦ ، بقوله « ان أي حدود لن تمر في ارض اسرائيل الغربية ، وان الخط الأخضر اختفى ولم يعد له وجود ، وهو موجود فقط في أذهان أشخاص معنيين »[٩٣] .

كما شكل موضوع السيطرة على المياه في الأراضي المحتلة ، وربطها مع شبكات المياه في اسرائيل ، أحد اساليب الحكومة الاسرائيلية في اعطاء الادارة الذاتية المقترحة مضمونها الاسرائيلي المطلوب ، حيث تدعي حكومة اسرائيل ، ان مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية واسرائيل واحدة . لذلك فان الاستخدام غير الصحيح للمياه الجوفية سيؤدي الى ازدياد نسبة الملوحة في هذه المياه ، وهذا يستدعي سيطرة اسرائيل على هذه الآبار لضمان « استخدامها الصحيح » . وفي نفس الوقت اتخذت الحكومة الاسرائيلية قرارا في ١٩٧٩/٢/١٨ بمد خط لانابيب المياه من بحيرة طبريا الى مستوطنات غور الأردن[٩٤] . وتتلخص الاهداف الحقيقية لهذه القرارات ، ايضا في الموقف الرسمي والثابت لحكومة اسرائيل ، من موضوع مستقبل المناطق المحتلة ولتامين تغذية المستوطنات الاسرائيلية بالمياه ، ومنع قيام « وضع يكون فيه عرب الضفة الغربية في موقع السيطرة على مياه المستوطنات »[٩٥] . إضافة الى الآمال التي تراود الاسرائيليين بزيادة عدد مستوطنات الغور ليصل الى ما بين ٤٠ و٥٠ مستوطنة .

الاستيطان بين الخطط الموضوعة والواقع العملي

مع أن الاستيطان اليهودي لعب دورا بارزا في المراحل الأولى لقيام اسرائيل ، محققا أهداف الايديولوجية الصهيونية في استيطان الارض ، وتثبيت الحدود ، وانتاج الحاجات الحياتية ، إلا انه سرعان ما بدأت وتيرته بالهبوط في أوائل الستينات ، نظرا لمحدودية الوسائل (الأرض ، المياه ، القوى البشرية ، الخ) وبهتان الدافع الايديولوجي عند غالبية اليهود ، اضافة الى عامل رفض الوجود الاسرائيلي ذاته من قبل شعوب المنطقة .

ومع أن تحولا ايجابيا طرأ على النشاط الاستيطاني بعد حرب ١٩٦٧ ، إلا أن هذا بقي محدودا ايضا بالنسبة للمشاريع والآمال التي كانت معقودة على الاستيطان . وتشير الدراسات الاسرائيلية[٩٦] الى انه على مدى ثلاثين عاما من قيام الدولة (١٩٤٨ ــ ١٩٧٨) فان مجموع المستوطنات التي أقيمت في اسرائيل والاراضي المحتلة تبلغ ٥٨٧ مستوطنة ، يقيم فيها ١٨٠,٠٠٠ نسمة فقط . وهي تتجمع اساسا في المناطق الرئيسية في اسرائيل (منطقة تل ابيب ، ممر القدس ، النقب الشمالي) .

أما الاستيطان في الاراضي المحتلة ، فانه يواجه اليوم صعوبات وعقبات متعددة ، أهمها مقاومة المواطنين العرب للاحتلال ورفضهم لواقعه ، وهم ليسوا على استعداد « لمغادرة اي موقع من خلال ارادتهم الحرة »[٩٧] . كما يشكل عامل التركيب الديمغرافي في الضفة الغربية عقبة